مخرجات التعليم تتعثر في سوق العمل

آمال معقودة على الطلبة، لينهوا المرحلة الثانوية ويدخلوا غمار الجامعة، التي تعد أول محطات المستقبل المهني والوظيفي، إلا أن هذه الآمال تصطدم باستمرار بعقبات تكاد أحياناً أن تضيع ثمرات مسيرة الطالب التعليمية، وأهم هذه العقبات، هو اختيار التخصص الذي ينبغي أن يدرسه الطالب، حتى لا يبقى بعد تخرجه يتنقل بين معارض التوظيف، ويتأمل شهادة تخرجه، وكأنها «شهادة نكبته»..

مشكلة لا بد لها من حل ناجع، يقضي على تراكمها وتراكم المعانين بها، حيث يدخل الخريجون في دوامة البحث الوظيفي، في حلقة البطالة المقنّعة بانتظار الفرج، فلا هو قادر على بدء مشوار حياة جديد بعيد عن تخصصه، ولا هو محظوظ بترجمة دراسته العلمية إلى وظيفة تليق بجهده الأكاديمي.

متخصصون وأكاديميون، أكدوا وجود هذه المعضلة، وأولياء أمور وطلبة يرون فيها ضياعاً للعمر والنفقات، بين شددت وزارة التربية والتعليم، أنها تعتزم قريباً إنشاء قاعدة بيانات لاحتياجات سوق العمل، وتضم مختلف التخصصات التي يحتاجها، وتسهم في إمكانية توجيه الطلبة نحو المسار الصحيح لحاجة سوق العمل، وذلك بالتعاون مع جهات حكومية، وخاصة للوقوف على احتياجاتهم المستقبلية من تخصصات تحقق أهداف الدولة، كما تعتزم إعداد منظومة متكاملة، تضم كل بيانات الطلبة في مختلف الجامعات، ومتابعة تطوير الطالب في التخصص الذي سجل فيه.

■ تحقيق: رحاب حلاوة، سعيد الوشاحي، مرفت عبد الحميد

خريجون يغرقون في سوق العمل..و قاعدة الـــ

طلبة وأولياء أمور: تغيير التخصصات هدر للعمر واستنزاف للجيوب

■ البحث عن التخصص بداية رسم المستقبل الوظيفي | **أرشيفية**

لا تـزال الفجوة بين سـوق العمـل ومخرجات التعليم واسـعة وملحوظة، بـل إن الواقع يقول إنهـا فـي طريقها إلـى مزيد من الاتسـاع، ولا تزال معاناة البحـث عن الوظيفة الهاجس الذي يشـغل بـال الخريجين أو من هـم على أبواب التخـرج، هـذه المعاناة قـد يطـول أمدها ما لـم يتم تدارك الأمر، وإسـعاف الميدان بخطط خمسـية أو عشـرية على الأقل، يتم من خلالها تحديد المهارات والخبرات التي يحتاجها سـوق العمل في السنوات المقبلة، لتنعش المؤسسات التعليميـة منهاجهـا وتواكب توجهـات الدولة بتخريج أجيال تخدم معرفتها العلمية ومهاراتها سـوق العمل وترتقي به، خصوصـاً وأن التطور الذي تشـهده الدولة فـي قطاعاتهـا المختلفة حكم على التعليم الأحادي «التقليدي» بالفشل، وفـرض على مـن يريد البقاء بـأن يخرج بجيل متعـدد المهارات والخبرات.. ولكن كيف يمكن للمؤسسـات التعليميـة أن تسـلح مخرجاتهـا باحتياجات سـوق العمل في ظل شـح البيانات ونـدرة المعلومات التي يمكن أن تسـتند عليها لتطويع مناهجها حول وظائف المستقبل.

هذه المشـكلة دفعت كثيراً مـن الطلبة في مراحـل التعليـم الثانوية وحتـى الجامعي إلى التأكيـد على أن التردد باختيار المناسـب يهدر كثيراً من سـنوات أعمارهم، لا سـيما في غياب قاعدة بيانات باحتياجات سوق العمل، ولا عجب أن تجـد طلبـة يتنقلون من تخصـص إلى آخر بحثاً عن المسـتقبل المضمون، كما أوضح أولياء الأمور والطلبة أن تغيير التخصصات هدر للعمر واستنزاف للجيوب.

بدورها أكـدت وزارة التربيـة والتعليم أنها تعتـزم إنشـاء قاعدة بيانات لاحتياجات سـوق العمل، وتضم مختلف التخصصات التي يحتاجها وتسـاهم في إمكانية توجيه الطلبة نحو المسار الصحيح لحاجة سوق العمل، وذلك بالتعاون مع جهات حكومية وخاصة للوقوف على احتياجاتهم المستقبلية من تخصصات تحقق أهداف الدولة، كمـا تعتزم إعـداد منظومة متكاملـة تضم كل بيانات الطلبة في مختلـف الجامعات، ومتابعة تطوير الطالب في التخصص الذي سجل فيه.

إرشاد أكاديمي

وقال معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي وزير الدولة لشؤون التعليم العالي، إن عمليات الدمج بين الوزارتين للتعليم العام والعالي أفرزت دمج إدارتي الإرشاد الأكاديمي، وتتولى توجيه الطلبة فـي جميع المراحل الدراسـية نحو التخصصات المسـتقبلية التي يحتاجها سـوق العمل، وذلك فـي ظـل التطـورات التـي تشـهدها قطاعات الدولـة وتحتاج إلـى تخصصات جديـدة قد لا تكـون موجودة حالياً، بالإضافة إلـى الاهتمام بالتدريب العملي خلال فترة الدراسـة وانخراط الطلبـة فيه سـواء داخـل أو خـارج الدولة، إذ أصبح دور الإدارة أكثر شـمولية، وذلك لالتحاق الطلبة بالمسـار الصحيح الذي يناسب إمكاناتهم وتخصصات تناسب سوق العمل.

وقـال معاليـه أن المنظومـة التـي تعتـزم الوزارة إنشـاءها سوف تسـاعد في رفع كفاءة انخـراط الطلبة في المسـار التعليمي الصحيح، وربـط تطـور وتقـدم الطلبة خلال دراسـتهم الجامعيـة لنوجههم نحو الوظائف المتاحة لهذه التخصصـات. ولفـت معاليـه إلى أن الإرشـاد الأكاديمـي، أصبح يحتل حيـزاً كبيراً في خطط وزارة التربية باعتباره نقطة الوصل بين المرحلة الجامعيـة وسـوق العمـل، عبر ربـط المعرفة النظريـة بالخبـرات ومتطلبات الواقـع العملي والمسـاهمة في تطوير آفاقه، ومدى مساهمتها فـي تحقيق رؤيـة وزارة التربيـة والتعليم، بما يتماشـى مع مؤشـرات الأجندة الوطنية ورؤية الدولة 2021. وشدد معاليه على ضرورة تعميق الفهـم برؤية الإمـارات 2021 ومـدى ارتباطها بالطالب الإماراتي، للمساهمة بشكل إيجابي في إعداد الطلبة للمسـتقبل، بحيث يكونوا قادرين على تحمل المسـؤولية، ويتمتعـون بالمواطنة الصالحة، ويؤدون واجباتهم تجاه المسـؤوليات المجتمعية، فضلاً عن إدراك قيمة التعلم والعمل مدى الحياة.

وذكر أن المنظومة المتكاملة للإرشاد الطلابي تهدف إلى تحقيق النمـو المتكامل بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، وستوفر على أولياء الأمور التقديـرات المالية المهدورة التي يتكلفونها بسبب تغير المسار الدراسي.

وحول تغيير الطلبة للتخصص الدراسي عقب التحاقهم به، أوضح الفلاسـي أن تغير التخصص لـه جانبـان، الأول يتمثل في عـدم وجود رؤية واضحـة لمحتوى التخصـص، والجانـب الثاني هـو عدم فهـم احتياجات سـوق العمل، وهذا يحتـاج إلى أن يكون الطالـب على دراية كافية مـن المرحلة الثانوية بتوجهـات الدولة، ويقوم الطالب باختيار تخصص متعارف عليه.

ويرى الفلاسي أن الإرشاد الأكاديمي له شقان، الأول توضيـح التخصصـات والمتطلبـات التي تتناسـب مع اهتماماتهم الشـخصية وقدراتهم، والشـق الثانـي هو مـدى حاجة سـوق العمل للتخصص.

تحولات جذرية

بـدوره، أكد مروان الصوالح وكيل وزارة التربية والتعليـم للشـؤون الأكاديميـة، أن التحـولات الكبيـرة والجذريـة التـي تشـهدها الدولة في مسـارات التنمية وقطاعـات التوظيف، تتطلب بـذل مزيد من الجهـود التي تصب فـي اتجاه تعريف الطلبة بالحاجات والتخصصات الوظيفية المتنوعة، لاسـيما تلك المستحدثة التي تواكب هـذا الحراك التنمـوي، ومن أجل ذلك سـعت وزارة التربيـة نحو بلورة تصـور واضح للطلبة يسـاعدهم فـي رسـم ملامح مسـتقبلهم وفق رغباتهم، وما يتطلبه سوق العمل.

وأوضح أن إدارة الإرشاد الأكاديمي والمهني فـي وزارة التربية، تضطلع بدور مهم ومحوري فـي تعريـف طلبـة الصـف الثاني عشـر في قطاعـات العمـل بالدولـة والمؤسسـات التي تقدم فرص التعليـم والتدريب والتوظيف، بما يسـهل على الطالـب عملية معرفـة متطلبات سـوق العمـل والوصول إلى آفـاق جديدة في تخصصـات العمـل، وتنويع الخيـارات المهنية المتاحة أمامهم.

وأضـاف: برزت الحاجة إلـى تحقيق أقصى الدرجات الفعّالة في عملية الإرشـاد الأكاديمي بهـدف تمكين الطالب مـن اختيار التخصص أو المسار الدراسي الملائم في ضوء قدراته وميوله وإمكانات وحاجة المجتمع بما يحقق له التوافق الشـخصي والدراسـي والمهني، ومساعدته في التعـرف إلـى الخدمـات المجتمعيـة المتاحة مـن حوله والمهن والبيئـات المهنية المختلفة ومتطلباتهـا واكتسـاب مهاراتها، وبنـاء وتنمية اتجاهـات وقيم إيجابية لدى الطلبة نحو المهن والأعمـال بوجه عـام، فضلاً عن زيـادة وعيهم بالمؤسسـات التعليمية والمهنية المختلفة التي يمكنهم الاستفادة منها ومتطلبات الالتحاق بها.

البحث عن الوظيفة

ولا شك أن التعليم الجامعي يعد مرحلة انتقالية جديدة فـي حياة الطالب، حيـث ينتقلون إلى مرحلة تعليميـة تختلف في معلمهـا ونظامها وأسـلوب تعليمهـا عـن المراحـل الدراسـية السـابقة، وعند الانتقال إلى هذه المرحلة فإن الطـلاب يختلفون فيما بينهم في درجة التكيف والتوافق مع هذه المرحلة الدراسية الجديدة.

وفي هذا الإطار اتفـق عدد من الطلبة على أن غياب المرشد الأكاديمي الفاعل منذ المراحل الثانويـة، فضـلاً عن عدم وجـود قاعدة بيانات توضـح احتياجات سـوق العمل المسـتقبلية، يعتبران السبب الرئيس في تخبط الطلبة خلال المرحلة الجامعية بشكل يجعلهم لا يستطيعون اختيار التخصـص الأمثل، وإنما تترك المسـألة أحياناً إلى الأهواء الشخصية أو رغبات الأهالي.

الطالبـة فاطمـة الحمادي قالـت إن مرحلة البحـث عن الوظيفة تكشـف الحاجـة لوجود الوظائف والمهارات التي يتطلبها سوق العمل، خصوصاً بعد ما يصطدم الشخص في كل مقابلة وظيفية بحاجز الخبرة أو المهارات التي تفرضها بعـض الوظائف ولـم تكن في الحسـبان عند اختيار التخصص.

وأوضحـت أن ليس كل طالـب لديه طموح وإصـرار لدراسـة تخصص معين يتشـكل لديه من الصغر أو بتشـجيع من الأقـارب، بل هناك أعداد كبيرة من الطلبة يدرسـون سـوق العمل مـن خلال المعلومات القليلـة المتوفرة، والتي غالباً لا يمكن من خلالها توقع احتياجات السوق لفترة طويلة.

بيانات ومعلومات

وفي السـياق ذاته قال محمد الشـوملي طالب جامعـي إن سـوق العمـل بحاجة إلـى قاعدة بيانـات ومعلومات توضح توجهاته ومسـاراته في المسـتقبل، لكـي يحصـل الخريجون على أفضل الخيارات عند انخراطهم في سوق العمل، لافتاً إلى أن الطالب الجامعي يعتمد على ثقافة معينة عند اختيار التخصص يأتي أحد أشـكالها في طموح الوالدين ورغبتهم في أن يصبح الابن ذا شـأن كطبيب أو مهنـدس، دون إدراك منهم باختلاف سوق العمل الذي تنامت فيه الخيارات وخصوصاً القطاع الخاص الذي سجل فيه العديد من الخريجين المواطنين نجاحات باهرة.

وقـال محمد عبدالله طالب فـي الثانوية إن الجزء الأكبر من أقرانه في المدرسة لا يملكون رؤية واضحة نحو دراستهم الجامعية أو الوظيفة التـي يطمحـون الالتحاق بها، ويبـرز ذلك في إجاباتهـم المتناقضة عند سـؤالهم عن المرحلة الجامعية والتخصص الذي سوف يقدمون عليه، لافتاً إلى أن العشوائية في التفكير الذي يعيشه البعض يمكن أن تتلاشـى في حال وجود إرشاد أكاديمي يمتلك أرقاماً وتوقعات موثقة لمسـار الوظائـف، ناتـج عن دراسـات وأبحاث تضمن وضع المخرجات التعليمية في مكانها المناسب.

صعوبات دراسية

بـدوره يقول الطالـب عبدالله خميس: نحن الطلبـة نواجه العديد من الصعوبات الدراسـية تنجـم عن عـدم تمكننا من تحديـد التخصص الجامعي المناسـب لقدراتنـا وميولنا، وبالتالي ضياع وقتنا وجهدنا سـدى، إضافة إلى الخسائر الماديـة التي يتكبدها أهلنا، الأمر الذي يتطلب اتخـاذ قرار جـريء إما بالمضـي قدماً في تلك التخصصات التي ندرسـها رغـم أننا قد لا نجد أنفسنا فيها، أو التحويل إلى تخصص آخر.

ويشـير الطالب سعيد موسـى إلى أن ثمة عوامـل عدة تؤثـر في قرار الطالب وبشـكل فاعـل في تحديـد تخصـص، وهـي، مهاراته ومستواه التحصيلي، ومتطلبات السوق، وأخيراً الأهل والأصدقاء، مبينـاً أن أفضل قرار يتخذه الطالب، هو تحويل تخصصه مبكراً حالما يشعر أنه غير قادر على الاستمرار، لضمان عدم هدر وقته وجهده، وضياع السنوات الجامعية عليه.

وأهـاب سـعيد بالجامعـات أن تولي هذا الجانـب عناية قصوى، وتضطلع بدور توجيهي لطلبـة المـدارس، من خـلال تنفيـذ زيارات ميدانيـة، واسـتقبال الطلبـة لتعريفهـم أكثر بالتخصصـات الجامعيـة وميولهـم وقدراتهم وتقديم النصائح التي تعود عليهم بالنفع.

ويعتقـد الطالـب محمد هـلال أن التعليم التلقينـي هـو السـبب الأول في عـدم قدرة الطالـب الجامعـي علـى تحديـد التخصـص الأنسـب، ووصف طرق التعليم الحالية بأنها لا تسـاعد على اتخاذ القرار، قائلاً: «الطالب يبقى 12 سـنة وهو يلقن ويوجه قسـراً، ثم يقال له فجأة: أمامـك جامعات عـدة، فيها تخصصات عدة، فاذهب واختر!»، مشيراً إلى أن صعوبات تحديد التخصص تشـمل غياب المعلومة وقلة الوعي، وندرة المرشدين المؤهلين.

■ أحمد الفلاسي

■ مروان الصوالح

■ فاطمة الحمادي

■ سعيد صالح

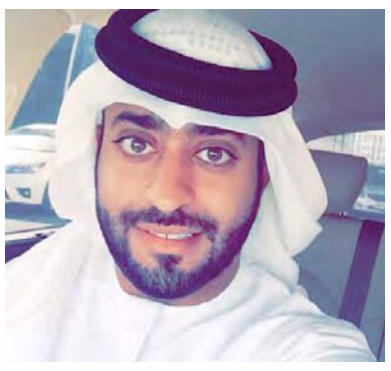

■ محمد الشوملي

■ محمد هلال

تخصص بلا هدف

تقـول ليلى عبد العزيز إنها أقدمت على تغيير تخصصها مرات عدة نتيجة لعدم تحديد الهدف، فاتجهت وفق ما تتداوله صديقاتي وأفراد عائلتي، واندفعت لبعض التخصصات دون التفكير في المنتج أو ما سأدرسـه في هذا التخصص، ولم أجد نفسـي في أي من التخصصات التي درسـتها، حتى استقريت على الإعلام والعلاقات العامة وتخرجت منها فقط لأحصل على شـهادة تؤهلني للحصول على ترقية وراتب أعلى في وظيفتي، على الرغم من أن مجال عملي ليس له علاقة بالإعلام.

واعترفت ليلى أن بعض صديقاتها اخترن تخصصاتهن إما على أسـاس سـهولته، أو على أسـاس لعبة الحظ الشهيرة، فوجدن أنفسـهن بدافع الصدفة يدرسن في تخصصات لم يخططن لها ولم تكن ضمن رغباتهن وطموحاتهن.

21 مدرسة تنفذ 30 معرضاً مهنياً لتعريف الطلبة بالجامعات وحاجة السوق

أكدت أمل الجسمي مديرة إدارة الارشاد الاكاديمـي والمهنـي فـي وزارة التربية والتعليم أن الوزارة أوعزت لكل مدرسـة بوضـع خطـة إرشـادية معينـة تتضمن الإرشـاد المهني والنفسـي والاجتماعي، ويتولى المرشـدون تنفيذ معارض مهنية داخل المدارس وستنفذ 21 مدرسة عدداً مـن المعارض بواقـع 15 معرضاً للذكور و15 للإناث، فضلاً عن تنفيذ الوزارة حزمة فعاليات للإرشـاد منها فعاليات مصاحبة لورش التعليم العالـي " napo" لتعريف الطلبـة بالجامعـات الحكومية، وسـيتم تنفيـذ معرض افاق جامعية في كل فصل دراسي.

ولفتت إلى أن الإرشاد الأكاديمي المهني يتـم تقديمه للطلبة على أسـس منهجية سـليمة وفقـا لمناهج الإرشـاد المتطور الذي جاء بهدف تطوير الفكر الإنسـاني فـي مجال الإرشـاد الأكاديمـي والمهني ومواكبـة المهـن الجديـدة فـي سـوق العمل، واعتبار الإرشاد والتوجيه المهني مـن مهام المدرسـة الحديثـة في جميع المراحل الدراسـية، والتطور التكنولوجي علـى الصعيديـن المحلـي والعالمي وما واكبه من تطـورات اقتصادية واجتماعية ومهنيـة خلقت فرصاً جديـدة، فضلا عن ملاحقـة النمو المتسـارع فـي المعارف والعلوم والتخصصات والمهن ومتطلباتها، وتوظيـف القـدرات والميـول الخاصـة بالمتعلم، وتضييق الفجوة بين احتياجات سوق العمل والمخرجات التعليمية.

وجـاء المنهاج لتطوير قـدرة المتعلمين علـى مواجهـة احتياجـات ومتطلبـات المهـن المختلفـة فـي القـرن الحـادي والعشـرين وامتـلاك مهـارات التحكـم في المسـار المهنـي، والربـط بين عالم المدرسـة وعالم العمل مـن خلال الربط بين البرامج التعليمية واحتياجات سـوق العمـل، بالإضافـة إلـى اعـداد الطلاب لتحمـل مسـؤولية المواطنـة الصالحـة والمسـؤوليات المجتمعية وإدراك قيمة التعلـم والعمل مدى الحياة، ومسـاعدة الطلبة على تحقيـق الفائدة القصوى من فرص التعليم والتدريب والعمل، وتعزيز دور المؤسسـات التعليميـة فـي توطين القـوى العاملـة ومسـاعدة الطالب على اكتشـاف قدراتـه وإمكانياته الدراسـية واسـتعداداته وميوله المهنيـة، بالإضافة إلى تمكين الطالب من التخطيط السـليم لمسـاره التعليمـي ومسـتقبله المهنـي بما يحقق توافقه الدراسـي والشـخصي والاجتماعي.

دبي- البيان

■ خلال إحدى جلسات الإرشاد الأكاديمي للطلبة | **أرشيفية**

بيانات طوق نجاة

القطـــاع الخـاص وجهـة الوظـائف

تغيرات متسارعة يشهدها سوق العمل، باتت تتطلب مهارات وخبرات استثنائية لا بد أن تكون متوفرة في مخرجات التعليم، فهل تحقق وزارة الموارد البشرية والتوطين طموحاتها التي أعلنت عنها في عام التوطين في جذب 350 ألف مواطن في القطاع الخاص خلال خطتها التي تستمر إلى 20 عاماً.

إعداد: سعيد الوشاحي
غرافيك: حسام الحوراني

البيان

%80

أظهر تقرير أطلقته دولة الإمارات خلال المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) استشراف المستقبل العالمي أن 80 % من أصحاب الأعمال يتفاعلون بشكل ضئيل أو لا يتفاعلون مطلقاً مع العاملين في مجال التعليم. ويعد هذا التقرير الأول من نوعه في العالم، حيث قطعت دولة الإمارات شوطاً مهماً في استشراف المستقبل وأصبحت مصدراً لتقديم المعرفة للعالم ويوفر للحكومات دراسات وإحصائيات لمستقبل العديد من القطاعات وحجر أساس للقطاع الخاص في تبني الأفكار لتحويلها لواقع ملموس لمجتمعاتنا، حيث ساهم 21 مختصاً من جميع أنحاء العالم في كتابة هذا التقرير في قطاعات استراتيجية كالطاقة، والصحة، والتعليم، ويستعرض التقرير 112 تنبؤاً مستقبلياً سنشهدها في الـ 40 عاماً المقبلة كالمزارع العائمة، والأعضاء الجسدية المطبوعة بطباعة ثلاثية الأبعاد، تحديات التغيير المناخي، الصفوف الدراسية في العالم الافتراضي.

الحل الأمثل

تحرص دولة الإمارات على التنوع الاقتصادي باعتباره الحل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة أقل اعتماداً على الموارد النفطية، يستوجب معه تفعيل قطاعات استراتيجية جديدة تتجه نحو الصناعات والخدمات التي تبني ميزات تنافسية بعيدة المدى، ما يستلزم فتح آفاق جديدة للمتعلمين وإرشادهم نحو الفرص التعليمية المتنوعة المؤهلة لهم للمساهمة في قطاعات العمل الحديثة المتنوعة التي تشكل بنية أساسية للاقتصاد التنافسي المرن والمأمول، بجانب الإسهام في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات التعليم الجامعي، من خلال تبني البرامج المؤهلة للخريجين للالتحاق بالمؤسسات الجامعية دون الحاجة لتلقي سنة التعليم الأساسي.

2021

أكدت وزارة التربية والتعليم أن اهتمامها بموضوع الإرشاد الأكاديمي، ينبع من رؤية دولة الإمارات 2021 بتوفير اقتصاد معرفي متنوع مرن ومستدام تقوده كفاءات إماراتية ماهرة وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات، وبالتالي يلزم هذا التوجه المؤسسة التربوية على تبني النظم والسياسات الهادفة لتحقيق مبدأ التعليم من أجل العمل. وذكرت الوزارة أن رؤية 2021 تعتبر في مضمونها أن إيجاد نظام تعليمي من الطراز الأول يعد واحداً من متطلبات تحقيق رخاء المجتمع وازدهاره، وهو ما يتطلب تطوير نظم وبرامج التعليم بما يسهم في إعداد الطلبة على مدار مراحل تعليمهم لإكسابهم المهارات اللازمة لقيامهم بالأدوار المتوقعة منهم باعتبارهم الموارد البشرية المستقبلية المحققة لهذه الرؤى.

تدريب عملي

تنفذ وزارة التربية والتعليم برنامج تدريب عملياً مهنياً داخل وخارج الدولة، حيث ينفذ الطلبة عدداً من ساعات التدريب المهني العملي داخل الدولة في جهات عمل حكومية وخاصة بما يؤدي إلى اكتسابهم مهارات العمل ويؤهلهم لملاءمة احتياجات سوق العمل، ويستهدف طلبة الصف العاشر والحادي عشر من التعليم الثانوي، وأيضاً تنمية مهارات الطلبة وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل بتنافسية. والتدريب العملي المهني خارج الدولة يهدف إلى إمداد الطلبة بمهارات عملية وشخصية وقيادية وابتكارية فريدة تساعدهم على الاستعداد للحياة المهنية.

حمد الرحومي: ربط المخرجات باحتياجات السوق

أكد حمد الرحومي عضو المجلس الوطني الاتحادي أن المجلس ناقش في الجلسة الرابعة من دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر، سياسة التعليم العالي، حيث أوصى المجلس في ختام مناقشاته، ضرورة إيجاد قاعدة بيانات لدى وزارة التربية والتعليم، عن مخرجات التعليم العالي ومدى توافقها مع سوق العمل، وتوفر الخطط والسياسات للتنسيق مع قطاعات سوق العمل من أجل إعداد الخريجين للعمل، مشيراً إلى أنه تم رفع التوصيات إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً.

وأشار الرحومي إلى أهمية ربط التخصصات الجامعية لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل الفعلية، بل وتوجيه التخصصات والبرامج الأكاديمية لتتوافق مع احتياجات سوق العمل من خلال منظومة متكاملة يتم من خلالها توجيه القطاع التعليمي من خلال سوق العمل خلال 5 سنوات قادمة، وليس عامين أو ثلاثة، لافتا إلى أن متطلبات السوق متغيرة باستمرار نظراً للتطور الحاصل.

ناعمة الشرهان: زيادة فترة التدريب الاختياري

دعت ناعمة الشرهان عضو المجلس الوطني الاتحادي إلى أهمية التركيز على زيادة فترة تدريب الطلبة الجامعيين في أماكن عمل معتمدة لاكتساب الخبرة ودخول سوق العمل بشكل مباشر، لاكتساب الخبرة وعدم الوقوع في دوامة اختيار التخصص المناسب للدراسة الجامعية أو للعمل فيما بعد الدراسة، وذلك ضماناً لعدم وجود التضارب بين حاجة السوق وأعداد وتخصصات الخريجين.

وقالت عضو المجلس الوطني الاتحادي إن المجلس الوطني شدد على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن نوعية التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بما يتوافق مع التطور والنمو الهائل اللذين تشهدهما الدولة، وتغيرات العصر الحديث، بحيث تلبي المناهج الجامعية احتياجات سوق العمل.

مجدي الفقي: «المغامرة» تحدد التخصص

يقول مجدي الفقي، ولي أمر: رغم أن تحديد التخصص الجامعي يعد أول قرار مصيري يتخذه الطالب، ويمتد أثره معه طوال عمره، فإن عنصر المغامرة يكاد يكون المسيطر الأول في هذه المسألة، فيما يحدد بعض الطلبة تخصصه على طريقة «مكره أخاك لا بطل»، مؤكداً أن اختيار تخصص ابنه جاء لكونه «أفضل الموجود» من وجهة نظره، وذلك لعدم إلمامه باحتياجات سوق العمل.

وذكر أن مشكلة أغلب الطلاب المتخرجين من الثانوية أنهم يريدون دخول كليتي الطب والهندسة وبعضهم غير مؤهل للتخصص وقد لا يناسبه، وأرجع ذلك إلى نظرة المجتمع والأهل إلى هذه الكليات، مشيراً إلى أن هناك متميزين يدخلون كليات الطب والهندسة إرضاءً لذويهم فقط.

مجمع دبي للمعرفة يسعى لبناء علاقات مع سوق العمل

قال محمد عبدالله مدير عام مجمّع دبي للمعرفة ومدينة دبي الأكاديميّة العالميّة: نحن في مجمع دبي للمعرفة ومدينة دبي الأكاديميّة العالمية وضعنا الإرشاد الأكاديمي في موضع ركيزة أساس تقوم عليها التجربة الأكاديميّة، وتوجهنا الحالي يكمن في نشر ثقافة الإرشاد الأكاديمي والتوعية بها على مستويات تتجاوز الطالب والمرشد الأكاديمي، فمن جهة نحرص على تعريف الطلبة بكافة الجامعات والمؤسسات الموجودة لدينا وبالبرامج التي توفرها، ومن جهة أخرى نحرص على أن نوفق بين القطاعات المختلفة، وسوق العمل في عملية الإرشاد، بما يمكن القائمين على وضع البرامج الإرشادية من الأخذ بمتطلبات سوق العمل المحلي واحتياجاته وتوجهات الدولة كنواة لصياغة هذه البرامج.

وأضاف: أن العملية مقرونة بقيامنا بدراسات متأنية مثل دراسة «قدرات»، التي تستشف تغير آراء الطلبة نحو سوق العمل، مما يضع المجمع والمدينة في موضع فعال لرفد السوق بالكوادر المؤهلة التي يحتاجها اليوم ومستقبلا، بما يساهم في عملية تحول الاقتصاد الإماراتي إلى اقتصاد متنوع ومبني على المعرفة.

■ محمد عبدالله

وقال: دأبنا على مدى السنوات الماضية على تطوير خططنا واستراتيجياتنا بما يعاين ويرأب الفجوة المتواجدة بين مرحلة الثانوية العامة وبداية المرحلة الجامعية، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، بما عزز دور مجمع دبي للمعرفة ومدينة دبي الأكاديمية العالمية ووضعهم في مصاف الوجهات العالمية رائدة في قطاع التعليم العالي والموارد البشرية، فعلى سبيل المثال، إن معرض الوظائف في مدينة دبي الأكاديمية العالمية لعام 2016 شهد نمواً ملحوظاً في نسبة المشاركين من الجهتين، فقد ارتفع عدد الطلاب المشاركين إلى 6000 طالب وطالبة و80 شركة مختلفة مقارنةً بعام 2015 حيث كان عدد الطلبة المشاركين 1800 و62 شركة فقط.

وأضاف أن جهودنا المستمرة لبناء علاقات قوية مع سوق العمل من خلال مختلف مجمعات الأعمال التابعة لمجموعة تيكوم، تتيح لنا بأن نوسع حوار التعليم والإرشاد الأكاديمي ليتخطى حاجز الإرشاد الداخلي للطلاب على مستوى البرامج، وحاجز الإرشاد المقرون بقراءة سوق العمل (أكثر من 5100 مؤسسة) مما يجعل مجمع دبي للمعرفة بيئة حاضنة لحوارات حيوية تتم بشكل دوري بين مختلف الجهات، معتبراً منتدى الجامعات والأعمال I-UP الذي يستضيفه مجمع دبي للمعرفة مثالاً واضحاً على التزام المجمع بربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل بناءً على دراسات واستراتيجيات واضحة وثقافة الحوار المفتوح.

وأكد أن المجمع يجري بصفة مستمرة ودورية دراسات للوقوف على احتياجات سوق العمل لمواكبة النمو الاقتصادي بالدولة، وصقل مهارات الطلبة ومعارفهم في برنامج ريادة الأعمال لتكوين جيل واع من الطلبة.

أكاديميون ومختصون في تطوير الكوادر الوطنية:

عشوائية سوق العمل تربة خصبة للبطالة

أكد مختصون في تطوير الكوادر الوطنية وأكاديميون جامعيون أن التربة الخصبة التي تنمو عليها البطالة في أي مجتمع تتمثل في عشوائية سوق العمل، مشددين على تطوير الكوادر الوطنية يمثل مسؤولية مجتمعية تمتد على جميع أفراده وقطاعاته.

وقال عيسى الملا المدير التنفيذي لبرنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية، إن تطوير القوى العاملة وتوجيهها في المسار الصحيح في أي دولة لا بد أن يستند على قاعدة بيانات موحدة تستفيد منها المؤسسات التعليمية لضبط تخصصاتها ومناهجها بما يخدم احتياجات سوق العمل، وهو ما نفتقده في الدولة، مشيراً إلى أنه بات من الضرورة وجود مؤسسة تأخذ على عاتقها استشراف سوق العمل وتحديد احتياجاته والمهارات التي يتطلبها ضمن خطط خمسية أو عشرية. وأوضح أنه في الوضع الحالي يصعب على صاحب القرار المضي قدماً في ضبط سوق العمل، الذي تكون فيه الوظائف عشوائية ومتنوعة، لافتاً إلى أن الجهود اليوم متوجهة لخفض نسبة البطالة لأقل المعدلات، ولكن قد يكون الأمر صعباً دون توجيه القوى العاملة في المسارات الصحيحة. وأشار الملا إلى أن دولاً كثيرة تمكنت من ضبط العشوائية في سوق العمل، وانخفضت نسبة البطالة لديها بصورة كبيرة منها المملكة المتحدة التي عملت منذ سنوات على مسح سوق العمل ومن ثم استشراف ملامح الوظائف لسنوات قادمة، وربطت المناهج باحتياجات سوق العمل، واستحدثت تخصصات دراسية جديدة، وبعد مرور أعوام من العمل تمكنت من خفض نسبة البطالة إلى مستويات قياسية.

وأكد أن نجاح عملية التوظيف في أي

■ عيسى الملا

دولة يتطلب 3 أسس وهي اقتصاد قوي ومتنوع وتعليم جيد ومتوافق مع احتياجات سوق العمل، وقوانين تشريعات تخدم

■ منصور العور

وتتفهم سوق العمل، لافتاً إلى أن هذه الأسس هي موجودة في الدولة، ولكن هي بحاجة إلى توفيق وعمل مؤسسي لاستشراف وتقيم ودراسة سوق العمل.

وأشار المدير التنفيذي لبرنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية إلى أن الدولة وضعت خططها لاستشراف المستقبل في كافة المجالات، وهي تحقق قفزات عالمية في عدة مؤشرات، ومن أجل ذلك أوجدت المسرعات الحكومية التي تختصر الوقت والجهد، لافتاً إلى أنه حان الوقت لاستشراف المستقبل في سوق العمل وتحديد احتياجاته في القطاعين الخاص والحكومي لتأهيل جيل قادر على الانخراط في سوق العمل ومواكبة تغيراته.

خبرة ومعرفة

أيده في ذلك الدكتور منصور العور رئيس جامعة حمدان بن محمد الذكية، الذي قال إنه لو نظرنا للوظائف قبل عشر سنوات لوجدناها اختلفت عما هي عليه اليوم، وكذلك حالها في المستقبل سوف تكون مختلفة وتتطلب مهارات جديدة، مشيراً إلى أن سوق العمل لا بد أن يتم تقييمه وتحديد احتياجاته المستقبلية من خلال استشراف ملامحه لتأهيل جيل مسلح بالخبرات والمعرفة التي تتطلبها الوظائف.

وأوضح أن المؤسسات التعليمية أوجدت لتزويد الطلبة بالمهارات والخبرات الأساسية وهي بحاجة لتحديث بين الحين والآخر لمواكبة السرعة التي يتغير فيها العالم ومؤسساته، ويكون شكل التحديث بتغير المناهج وتطويعها لتواكب المستقبل، مشيراً إلى أنه لكي تصب مخرجات التعليم في مجرى سوق العمل فإن المؤسسات التعليمية بحاجة لمعرفة اتجاه سوق العمل وأبرز المهارات التي يحتاجها في السنوات المقبلة، حتى يتم تغير المناهج الدراسية سواء كان في الجامعات والمؤسسات لتواكب المرحلة المقبلة، وهو ما تحتاجه المؤسسات التعليمية بشدة.

وأوضح العور أن العالم كان قبل سنوات يتحدث عن الخدمات الإلكترونية وفي غضون فترة قصيرة تحولت الأعمال نحو الخدمات الذكية، مشيراً إلى أن التغيرات المتسارعة والمسرعات الحكومية هي بمثابة حث وتشجيع على استشراف المستقبل ليس لعام أو لعامين وإنما لعقد من الزمن على أقل تقدير، وذلك حتى لا ترهق عملية التدريب وتسليح العاملين جهود المؤسسات عند حدوث مثل هذه النقليات النوعية.

8

أظهرت دراسات لجهات حكومية وخاصة مشاركة في معارض التوظيف أن سوق العمل إلى 8 تخصصات علمية وفنية خلال العشر سنوات المقبلة، تتضمن الهندسة بفروعها كافة، والعلوم الصحية (الطب البشري، والطب البيطري، والتمريض)، والطاقة المتجددة، وعلوم الأرض، وتخصصات البيئة والمياه، والتدريس (عام وجامعي).

إلى ذلك تؤكد الدراسات والبحوث العلمية أن الطالب في بداية حياته الأكاديمية يواجه مشكلات متعددة لعدة أسباب من بينها قلة الخبرة والتجربة، ويحتاج معها إلى مرشد متخصص يستنير برأيه، وتبقى هذه الحقيقة مع الإنسان في جميع مراحل نموه، فهو يواجه في كل مرحلة متاعب ومشكلات وفترات حرجة، ومواقف صعبة يتمنى أن يجد العون والمساعدة في حل هذه المشكلات، فتظهر الحاجة للتوجيه والإرشاد لتحقيق التوافق والتوازن المنشود.

لكن ما زال الإرشاد الأكاديمي في معظم الجامعات يواجه الكثير من التحديات والعقبات، وتتراوح هذه التحديات بين عدم وجود أنظمة رسمية للإرشاد الأكاديمي، وضعف فاعليته وبالتالي أثره على الطلاب المتقدمين أو المستجدين أو الجامعيين في الكثير من الجامعات، ومن هنا أصبح الإرشاد الأكاديمي ضرورة حتمية في مؤسسات التعليم العالي.

■ اجتماع

تعقد إدارة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي اجتماعاً دورياً للإرشاد الأكاديمي مع مستجديها، لتسليط الضوء على النظام الأكاديمي والدراسي خلال انتظامهم في مسيرتهم الجامعية خلال كل مرحلة، ويتم تبصيرهم بدور المرشدين الأكاديميين المتواجدين بأقسامها العلمية ودورهم في إرشاد الطلبة ورفع مستوى إدراكهم بالنظم الأكاديمية. وتؤكد الكلية أن الإرشاد الأكاديمي عملية احترافية ومسؤولية كبيرة تقع على كاهل المختص لمساعدته على إنجاز دراسته بكفاءة ودعم جهود الكلية لتخريج طالب قادر على مواجهة التغيرات في سوق العمل.

تكامل أدوار الإرشادين الأكاديمي والمهني

دعا مديرو جامعات وكليات إلى التركيز على تكامل الأدوار بين الإرشاد الأكاديمي والإرشاد المهني لما يشكل ذلك من بوصلة مهمة لتحديد مسار الطالب الجامعي.

وأوضح الدكتور رياض المهيدب مدير جامعة زايد أن المرشد الأكاديمي والمرشد المهني يلعبان دوراً تكاملياً في حياة الطالب الجامعي، فهما همزة الوصل له في دراسته الجامعية وفي الانتقال إلى سوق العمل، مشيراً إلى أن مختلف الجامعات توفر أدلة دراسية لبرامجها يتم تحديثها سنوياً ويستطيع الطلبة من خلالها معرفة متطلبات الدراسة لكل تخصص والحياة العملية التي يهيئهم لها هذا التخصص.

كما توفر مكتباً للإرشاد يستطيع الطلبة من خلاله وضمن الفترة الأولى من الدراسة التعرف على التخصصات المطلوبة في سوق العمل، وفي كثير من الأحيان المشاركة في المعارض المهنية والتي تستعرض مجالات العمل المرغوبة والفرص المتاحة للتوظيف حسب المؤهلات العلمية.

مسار أكاديمي

بدوره، أوضح الدكتور محمد أحمد

■ رياض المهيدب

عبد الرحمن مدير كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي، أن للإرشاد الأكاديمي دوراً مهماً للطالب الجامعي المستجد، لأن توجيه الطالب وتقديم الخدمات الإرشادية له يساعده على السير قدماً في تخصصه ونجاحه فيه واجتيازه لسنواته الدراسية؛ ولأن معرفة الطالب للخطط الدراسية والمساقات المطلوبة واللوائح التعليمية والسلوكية للجامعة تجنبه حدوث عقبات في مساره الأكاديمي؛ لذلك لابد من تفعيل العلاقة بين الطالب والأستاذ والمرشد الأكاديمي.

■ محمد عبد الرحمن

وأهاب باستقطاب الكفاءات من أعضاء الهيئة التدريسية للقيام بمهمة الإرشاد الأكاديمي ومتابعة الطلبة وعقد المحاضرات العامة التي تعرف الطلبة بأهمية ودور الإرشاد بالإضافة إلى تشكيل لجان داخل الكليات والجامعات من الطلبة الخريجين ليكونوا عوناً للطلبة المستجدين يبصرونهم بكيفية التعامل مع الخطط واختيار المساقات، مشيراً إلى أن غياب الفرق الإرشادية التي توضح للطلبة احتياجات سوق العمل يهدر سنوات دراسية ويضيّع كوادر وكفاءات.

■ حلول

يرى معنيون بشؤون الطلبة وحاجات سوق العمل أن الحل للخروج من هذه المعضلة يكمن في التنسيق المسبق بين مؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات المختلفة، لمعرفة احتياجات السوق وتوجيه الطلبة نحوها ليتمكن الطلبة الخريجون من الحصول على فرص وظيفية وبالتالي القضاء على البطالة التي تعاني منها الكثير من المجتمعات والذي ينعكس بدوره على الفرد والمجتمع ككل.

ودعا خبراء إلى فتح تخصصات جديدة وعصرية يتطلبها سوق العمل، مع التقليل من القبول في التخصصات التي ليس لها مجالات في سوق العمل، وتجويد مخرجات التعليم لتلبي رغبة وحاجة القطاعين العام الخاص في الحصول على نوعية متميزة من الخريجين.

ودعا المختصون إلى التركيز أكثر على دورات توعية الأبناء بالتخصصات المناسبة وتعزيز ميولهم نحوها، وذلك في مرحلة مبكرة من مراحلهم الدراسية، ووضع الطالب قبل الوصول إلى مرحلة الجامعة في صورة مستقبله الوظيفي بحسب ميوله وكفاءته وحاجة السوق لتخصصه، مع التشديد على تسهيل الظروف من أجل أن يبدعوا ويتفوقوا في تخصصاتهم.

4

توفر جامعة زايد 4 خطوات لضمان حصول طلبتها على التوجيه الأكاديمي المتكامل، ويتجلى ذلك أولاً في تأمين نظام متكامل للإرشاد الجامعي يغطي الجوانب الأكاديمية والمهنية، وثانياً الإرشاد الشخصي للتغلب على أي مشكلات شخصية أو اجتماعية قد تعيق الطلبة خلال حياتهم الجامعية، وثالثاً توفير نظام فريد لدعم الطلبة من قبل زملائهم المتفوقين والذين يتطوعون لتوفير ساعات إضافية للتدريس للطلبة في مختلف التخصصات، ورابعاً وأخيراً توفير مختبرات للتكنولوجيا المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة تمكنهم من مجاراة زملائهم والنجاح بل والتفوق الجامعي. وتسعى الجامعة من خلال هذه الخدمات المتكاملة إلى تقديم أفضل دعم ممكن لتمكينهم من اجتياز المرحلة الجامعية بنجاح مع ما تتطلبه هذه المرحلة من عمل متواصل واجتهاد لتطوير مهاراتهم ومعارفهم والاستعداد للتحدي الأكبر في الحياة العملية.

مسؤولون: ربط المناهج بسوق العمل يوفر الجهد والوقت

شدد مسؤولون على أن توجيه مخرجات التعليم نحو احتياجات سوق العمل يسهم في توفير النفقات على المؤسسة الراغبة في التوظيف، وأن التنسيق سوف تكون نتائجه أكثر جدوى لو بني على تحليلات علمية ونتائج واقعية، ويشمل كل إمارات الدولة ومؤسساتها، مؤكدين أن استشراف المستقبل في الوظائف حاجة ملحة، لمواكبة النمو المتسارع التي تشهده بعض قطاعات الأعمال.

وقال محمد رمضان مدير أول فروع منطقة دبي، ورئيس قسم المبيعات في بنك أم القيوين، إن توجيه مخرجات التعليم نحو احتياجات سوق العمل يسهم في توفير النفقات على المؤسسة الراغبة في التوظيف، مشيراً إلى أن وجود قاعدة بيانات سوف يرشد المناهج التدريسية حول المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وبالتالي تخريج أجيال مدركة بكل التفاصيل يسهل انخراطها في سوق العمل ودون الحاجة إلى دورات تدريبية وتأهيل يستمر إلى أشهر، وهو ما يتطلب نفقة مالية وتفريغ أشخاص للقيام بذلك.

وأوضح أن هناك تنسيقاً أحادياً يكون بين المؤسسات التعلمية والجهات الراغبة في التوظيف لتزويد المخرجات بالمهارات،

■ محمد رمضان

■ عبدالله خشفة

مشيراً إلى أن التنسيق سوف تكون نتائجه أكثر جدوى لو بني على تحليلات علمية ونتائج واقعية، ويشمل كل إمارات الدولة ومؤسساتها.

من جانبه قال عبدالله خشفة مدير الموارد البشرية في شركة دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، إن الوظائف التي تتطلبها الشركة والمهارات الأساسية يتم تزويد المؤسسات التعليمية المعنية بها، وذلك لخلق جيل مؤهل قادر على التعامل مع متطلبات الوظيفة فور التحاقه بها، لافتاً إلى أن استشراف المستقبل في الوظائف حاجة ملحة، لمواكبة النمو المتسارع التي تشهده بعض قطاعات الأعمال.

وأوضح أن المؤسسات خصوصاً في القطاع الخاص تمضي نحو المستقبل بناء على دراسات وتحليلات ومما لا شك في أنها على استعداد لتزويد الجهات بالمهارات والخبرات، التي تتطلبها في المستقبل.